31 يناير/ كانون الثاني 2012

رقم الوثيقة: MDE 13/004/2012

إيران: موجة اعتقالات تستبق الإعداد للانتخابات البرلمانية

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من احتمال أن تكون الموجة الحالية من الاعتقالات التي طالت الإعلاميين والمدونين تهدف إلى تقييد حرية التعبير عن الرأي خلال الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية المزمع إجراءها في إيران يوم 2 مارس/ آذار القادم.

وتشير هذه الموجة من الاعتقالات إلى أن السلطات الإيرانية قد اختارت تارةً أخرى فرض قيود على حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات، وذلك في محاولة واضحة لقطع الطريق مُسبقاً على الخطاب العام الذي من المنتظر أن ينحى منحى توجيه سيل من الانتقادات لسجل السلطات في مجالات أو فضاءات مختلفة من بينها حقوق الإنسان، والأداء الاقتصادي عشية انطلاق الحملات الانتخابية.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات (الإيرانية) على الإفراج عن كافة الذين احتُجزوا خلال الأسابيع الأخيرة، أو أن يجري – وفي أسرع وقت ممكن – توجيه التهم إليهم بارتكاب أفعال جنائية معترف بها حسب الأصول، ومحاكمتهم بالتالي بما يتفق والمعايير الدولية المعتمدة في مجال ضمان المحاكمات العادلة.

وصرحت المنظمة بأنه يتعين على جهاز القضاء في إيران أن يوضح للجميع بأن لهم الحق في التعبير عن آرائهم بحرية، بما في ذلك الآراء المتصلة بالانتخابات القادمة؛ وعلى القضاء أن يوضح أيضاً بأن القيود التي تفرضها السلطات والاعتقالات التي تقوم بها ينتهكان الالتزامات الحقوقية المترتبة دولياً على إيران، فيما يتعلق بالممارسة السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي، أو تشكيل الجمعيات، أو التجمع.

وفي 8 يناير/ كانون الثاني 2012، أعلن وزير الاستخبارات الإيراني، حيدر مُصلحي، أن السلطات قد اعتقلت عدة أشخاص ممن يسعوْن إلى "عرقلة سير العملية الانتخابية" في طهران، والذين كانوا "يحاولون تنفيذ مؤامرات أمريكية ضد العملية الخاصة بانتخابات البرلمان التاسع من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من الشبكات الافتراضية في فضاء الإنترنت" حسب تعبيره.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بتعرض الأشخاص التالية أسماؤهم للاعتقال خلال الأسابيع الأخيرة:

* في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2011، اعتُقل في مدينة بوشهر بجنوب غرب إيران المدون المعني بحقوق الإنسان والحقوق العمالية، **إسماعيل جعفري**، وهو صحفي يشرف على مدونة "راحي مردوم" – وعنوانها على شبكة الإنترنت هو (http://motomaden.blogfa.com/Profile) ليُمضي حكماً بالسجن ثمانية أشهر سبق وأن صدر بحقه في مارس/ آذار من عام 2009، وذلك عقب إدانته بتهم تتعلق "بالعمل على تقويض الأمن القومي"، غير أنه لا تتوافر لدى منظمة العفو الدولية المزيد من التفاصيل حول الموضوع.

* في 7 يناير/ كانون الثاني 2012 وبشكل منفصل، اعتقل أشخاص يُعتقد أنهم من عناصر الأجهزة الأمنية بزي مدني، كل من الكاتبة في القضايا الاجتماعية، **فاطمة خيرادماند**، وعالم الاجتماع **إحسان هوشمند (أو هوشمندزاده)** الذي ينتمي إلى الأقلية الكردية في البلاد والذي كتب مقالات حول الأقليات أو القوميات العرقية الموجودة في إيران، **وسعيد مدني**، وهو أحد سجناء الرأي سابقاً، وعالم اجتماع وناشط سياسي له ارتباطات بحركة التحالف الديني القومي (ملّي مذهبي).

* في 9 يناير/ كانون الثاني 2012، وردت تقارير تتحدث عن اعتقال **مهدي خزعلي** – ابن آية الله أبو القاسم خزعلي، أحد أعضاء "مجلس الأوصياء". ولدى مهدي، الذي يعمل في مجال الطباعة والنشر، مدونة على الإنترنت بعنوان "باران" على العنوان التالي: (http://www.drkhazali.com/). وقد

سبق وأن اعتُقل خزعلي في ثلاث مناسبات سابقة لقيامه بانتقاد الحكومة. وزُعم تعرضه للإصابة خلال عملية اعتقاله مؤخراً.

* في 15 يناير/ كانون الثاني 2012، اعتُقلت الباحثة في الشؤون الاجتماعية والثقافية، والناشطة في مجال حقوق المرأة، **باراستو دوكوهاكي**، التي تكتب في مدونة "زان– نيفيشت" أيضاً. وقد عملت في السابق كصحفية في مجلة زانان (المرأة)، وهي إحدى المجلات التي كانت تتمتع بتأثير ملموس قبل أن تحظرها السلطات وتمنعها من الصدور.

* في 17 يناير/ كانون الثاني 2012، اعتقل عناصر فرع وزارة الاستخبارات في مدينة تبريز الواقعة شمال غرب إيران المحرر في موقع "تبريز الإخباري" الإلكتروني **بيهمان باكمير**، قبل أن يجري ترحيله لاحقاً إلى سجن إيفين في طهران. وقد أُفرج عنه بكفالة عقب مرور حوالي أسبوع على احتجازه، ويبدو أنه قد جرى اتهامه "بالترويج للدعاية المعادية للنظام".

* في 17 يناير/ كانون الثاني 2012، احتُجزت الصحفية **مرضية رسولي** عقب تفتيش منزلها. وزعم أفراد أسرتها أن عناصر الأجهزة الأمنية قد ألقوا القبض عليها "لقيامها بأفعال تقوّض الأمن القومي" ولكن دون تحديد ما الذي قامت به فعلاً. وسبق لمرضية رسولي أن كتبت مقالات حول مواضيع مثل الموسيقى والنشر، ويُقال أنها عملت في السابق مع صحيفتي "شرغ" و"اعتماد" اليوميتيْن. ويُعتقد بأنها محتجزة الآن في القسم A2 من سجن إيفين.

* في 18 يناير/كانون الثاني 2012، اعتُقل الصحفي **سهام الدين برغاني**. وقد اعتاد برغاني على الكتابة في الموقع الإخباري الإلكتروني "إرديبلوماسي"؛ ويُعتقد بأنه مُحتجز أيضاً في القسم 2A من سجن إيفين.

* في 17أو 18 يناير/ كانون الثاني 2012، اعتُقل القيادي الطلابي السابق والصحفي، **سعيد رضوي فقيه**، في مطار طهران الدولي لدى عودته من باريس، ويُعتقد بأنه مُحتجز في سجن إيفين في طهران.

* في 19 يناير/ كانون الثاني 2012، اعتُقل الصحفي **شهرام منوشهري** عقب قيام عناصر الأجهزة الرسمية بتفتيش بعض مقتنياته ومصادرتها، قبل أن يقوموا بنقله إلى موقع مجهول.

* في 20 يناير/ كانون الثاني توالت التقارير التي أفادت باعتقال محمد سليمانيّة قبل حوالي عشرة أيام في "كاراج" عقب قيام الشرطة باستدعائه لمراجعتها. ويعمل سليمانية كمترجم، ويدير موقعاً مهنياً على شبكة الإنترنت اسمه "u24" يصفه البعض على أنه موقع مشابه لموقع LinkedIn.

وقالت منظمة العفو الدولية أنها يعتريها القلق أيضاً حيال الإجراءات التمييزية المعتمدة في انتقاء مرشحي الانتخابات في إيران. ويمكن استبعاد المرشحين من خوض الانتخابات بناءً على أسباب متنوعة من قبيل الهوية القومية أو العرقية، والمعتقد الديني، والرأي السياسي، والمستوى التعليمي أيضاً.

خلفية

حسب التقارير الواردة يوم 28 يناير/ كانون الثاني 2012، فقد صرح الناطق الرسمي باسم مجلس الأوصياء، د. عباس علي كتخُدائي، بأن المجلس – بصفته الهيئة المناط بها الإشراف على الانتخابات ومراقبتها – قد وافق على طلبات الترشح التي تقدم بها 2700 شخص من مجموع 4877 شخصاً، هو إجمالي عدد الذين تقدموا بطلبات للترشح لانتخابات البرلمان المؤلف من 290 مقعداً، ولكن يحتفظ مَن رُفضت طلبات ترشحهم بحق الطعن في قرار الرفض. ومن المتوقع أن ينتهي العمل على إعداد القائمة النهائية للمرشحين بحلول الحادي عشر من فبراير/شباط 2012. وفي عام 2008، تقدم حوالي 7200 شخص بطلبات للترشح للانتخابات، ولكن رُفضت طلبات حوالي 1700 منهم، وحُرموا من خوض السباق الانتخابي نتيجة لذلك.

ويُذكرأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه إيران، بوصفها إحدى الدول الأطراف فيه، يلقي بالتزام على عاتق الدول يقضي بضرورة احترامها الحقوق المنصوص عليها لكافة الأفراد المقيمين على أراضيها، وذلك دون أي تمييز *"بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب"*. كما وتنص هذه الحقوق حسب المادة 25 من العهد الدولي على أنه *"يحق ويتاح لكل مواطن، ...، الاشتراك اقتراعاً وترشيحاً في انتخابات دورية صحيحة ونزيهة بطريقة الاقتراع المتساوي والسري، تضمن الإعراب الحر عن إرادة الموطنين."*

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، قامت اللجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان – وهي اللجنة التي تشرف على تنفيذ بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – بالإعراب عن قلقها حيال القيود التي فرضتها إيران على حرية التعبير عن الرأي، وتشكيل الجمعيات والتجمع، وكذلك المشاركة في إدارة الشأن العام.

وفي ملاحظاتها الختامية، عبرت اللجنة عن قلقها حيال إغلاق الصحف وجمعية الصحفيين الإيرانيين، واعتقال الصحفيين ورؤساء التحرير، ومنتجي الأفلام والإعلاميين، ومراقبة استخدام شبكة الإنترنت ومحتواها، وحجب المواقع على الشبكة إن كانت تتضمن أخباراً وتحليلات سياسية، وتعمد تخفيض سرعة الربط على شبكة الإنترنت والتشويش على القنوات الفضائية الأجنبية، وبخاصة منذ إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2009. ودعت اللجنة الأممية السلطات الإيرانية إلى ضمان قيام الصحفيين بمزاولة مهنتهم دون الخوف من التعرض إلى المقاضاة على إثر ذلك، والعمل على "إطلاق سراح الصحفيين وإعادة تأهيلهم ومنحهم الوسائل القضائية الفعالة من أجل إنصافهم وتعويضهم" كونهم قد تعرضوا للاحتجاز التعسفي، ومطالبتها بضمان عدم تسبب الرقابة على الإنترنت بانتهاك الحق في حرية التعبير عن الرأي والسرية أو الخصوصية.

كما وأعربت اللجنة عن بواعث قلقها فيما يتعلق بشروط ومتطلبات التسجيل للمشاركة في الحملات الانتخابية، بما في ذلك الحق الممنوح لمجلس الأوصياء في رفض الموافقة على طلبات ترشيح البعض. وأعربت اللجنة عن قلقها حيال الطريقة التي جرت بها إدارة الانتخابات الرئاسية في عام 2009، بما في ذلك عدم السماح للمراقبين الدوليين بالدخول إلى البلاد ومراقبة الانتخابات، وقيام السلطات بقطع شارة إرسال شبكة الهواتف النقالة، وحجب مواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة، ومضايقة الناشطين السياسيين واعتقالهم تعسفاً رفقة غيرهم من الأفراد المنتمين إلى الأقليات القومية أو الدينية، والطلبة، والنقابيين، وناشطات الحركة النسوية، إضافةً إلى اعتقال أعضاء المعارضة السياسية في فبراير/ شباط من عام 2011، واستصدار أمر من المحكمة يقضي بإغلاق أبواب اثنين من الأحزاب السياسية المنادية بالإصلاح. وحثت اللجنة السلطات الإيرانية أيضاً على إصلاح قانون الانتخابات وتعديله، واتخاذ *"خطوات كافية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وبشكل يتوافق بالكامل مع أحكام العهد الدولي، وذلك من خلال القيام بتأسيس هيئة مستقلة تُعنى بمراقبة الانتخابات."*